الحكومه الالكترونية فى اطار التحول الرقمى

الباحث
محمد أحمد سالم محمد
باحث دكتوراه
كلية الحقوق - جامعة أسيوط

ملخص البحث

إن التطور الرقمي والالكتروني الذي يمر به العالم في الفترة الأخيرة أدي الي تسارع الحياة بشكل كبير والي تحولات جذرية في كافة مجالات الحياة حيث أصبحت أكثر سهولة وتطور في ظل التحول الرقمي، حيث أن الحكومة الالكترونية لا يقتصر عملها علي أستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات أفضل للمواطن وإنما هي فكر حديث يعيد صياغة المؤسسات الحكومية بشكل جديد وأفضل.

فيجب علي الحكومات أن تستخدم التطور التكنولوجي الحديث وتتطور في كيفية تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل وأسرع حيث ان ذلك سيساعد الحكومات خصوصاً في ظل النمو السكاني الكبير، بالاضافة الي أن هذا التطور سيؤدي الي تحسين الخدمات وزيادة جودتها والمحافظة علي سرية البيانات الخاصة بالمواطنين مما يؤدي ذلك الي خلق بيئة أفضل في التعامل بين القطاع الحكومي وقطاع الاعمال ويؤدي هذا التطور الي التقليل من النفقات الحكومية وتحسين أداء الموظف بشكل عام والتسهيل علي المواطن لحصوله علي الخدمة بشكل لائق وكامل وفي وقت أقل.

ولكن رغم الخدمات الكبيرة والمميزات الكثيرة التي تقدمها الحكومة الالكترونية للمجتمع ككل سواء حكومات أو مواطنين، الا أن هناك بعض السلبيات التي تعتري نظام التحول الرقمي ومنها مثلاً مشكلة البطالة حيث أن تفعيل نظام التحول الرقمي سيؤدي الي زيادة نسبة البطالة في المجتمع وذلك لان كل الاعمال أصبحت تقدم بطريقة الكترونية دون الاحتياج الي العنصر البشري، وأيضاً زيادة تكلفة الخدمة المقدمة سواء علي الفرد أو علي الحكومة ومشكلة ضعف شبكة الانترنت لضعف البنية التحتية للدول النامية، وأيضاً زيادة

نسبة الجرائم الالكترونية والقرصنة مما يؤدي الي الكشف عن معلومات سرية وهامة مع إمكانية تغيير هذه المعلومات.

المقدمة

قبل التعرض لمفهوم الحكومة الإلكترونية، يجب أن نتعرض – ولو بشكل موجز – للحكومة التقليدية، باعتبارها الأساس لمفهوم الحكومة الإلكترونية.

فالحكومة التقليدية، هي الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من أجل إدارة شئون البلاد واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تغطي هذه الإدارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والأمني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروفهم المعيشية وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي.. إلى غير ذلك من المهام الكثيرة الأخرى(١).

وربطًا بما تقدم، فإن إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات على ما سبق من مفردات للحكومة التقليدية، يُعد ثورة حقيقية في الإدارة – وخاصة الإدارة الحكومية– أي الحكومة الإلكترونية، لما يحدثه ذلك من تغيير في أسلوب العمل الإداري وفعاليته وأدائه، ومسايرة للتطورات التكنولوجية الحادثة بصفة مستمرة في حياتنا العملية واليومية.

لذلك فإن الحكومة الإلكترونية تعني الانتقال من العمل التقليدي إلى تطبيقات معلوماتية بما فيها شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض(٢)،

(١) د. داوود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص٤١.

(٢) د. نائل عبدالحافظ العواملة ، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة، دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٢٩، العدد١، بدون تاريخ نشر.

لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، وبمعنى أدق، فإن الحكومة الإلكترونية هي منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وهذا بطبيعة الحال يترتب عنه فوائد كثيرة، كالسرعة في إنجاز العمل والمساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذ القرار، مع خفض تكاليف العمل الإداري ورفع أداء الإنجاز، وتجاوز مشكلة البعد الجغرافي والزمني، ومعالجة البيروقراطية والرشوة، إي إحداث إصلاحات في الهيكل الإداري بالمجتمع وتطوير آلية العمل ومواكبة التطورات، إضافة لتجاوز مشاكل العمل اليومية مع وجود بنية تحتية معلوماتية آمنة وقوية ومتوافقة فيما بينها(١).

مشكلة البحث :

ترتب على تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في العديد من الاجهزة الحكومية والوزارات في العديد من الدول – سواء المتقدمة منها او النامية – ظهور مجموعة من السلبيات بالاضافة الى عدم الاستيعاب الفكري لمفهوم الحكومة الالكترونية من قبل العاملين في الاجهزة الحكومية والمواطنين.

أهمية البحث :

(١) Yogesh Malhotra, Knowledge management for E-Business performance, advancing information strategy to "Internet Time", The executives Journal, 2004, p.4.

تتضح الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال التطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي سمي عصر المعلومات والاتصالات، أو عصر الثورة الرقمية، وما أحدثته هذه الثورة من توفر للمعلومات ومواكبة ومجارية التوجهات الحديثة.

أهداف البحث : يهدف البحث الى التعرض لمفهوم الحكومة الالكترونية من خلال عرض تعريفي لمفهوم الحكومة الالكترونية ورفع الوعي والاهتمام بها، وابراز الايجابيات والسلبيات التى تترتب على تطبيقها

المبحث الأول

مفهوم الحكومة الالكترونية

المطلب الأول

المفهوم المؤسسي للحكومة الالكترونية

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل المؤسسات تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها الداخلية والخارجية، ولكنها مرتبطة بوجود بنية تحتية أساسية من التكنولوجيا لتمكن المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن وبكفاءة وشفافية.

وقد قدم البنك الدولي عام ٢٠٠٥ مفهوما للحكومة الالكترونية: هو بأنها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغريها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات(١).

وتشير الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الأمم المتحدة إلى استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت، ونظم

(١) د. إيمان عبدالمحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، ٢٠٠٩م، ص١٩.

الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم فإن تبني الحكومة الالكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين واعمالهم من جانب آخر(١).

يتبين مما سبق، أن الحكومة الإلكترونية لا تقتصر على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية، كما أنها لا تقتصر على تقديم خدمات الكترونية للمستفيدين وإنما تمثل أساليب الكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات وإن الديمقراطية هي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية وهي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات، كما أن الحكومة تمثل عقدا جديدا بين المؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة إلى مشارك في صنع القرار(٢).

المطلب الثاني

المفهوم القانوني للحكومة الإلكترونية

من الكلمات التي استخدمت حديثا في مجال تقنية المعلومات، وتلقي رواجا عند العامة لدى التلفظ بها وذلك بالطبع في الدول النامية، وقد ظهرت هذه الكلمة للدلالة على التطبيق الرائد لتغيرات جوهرية في أسلوب عمل الحكومة يعمل على معالجة المشكلات المزمنة في

(١) www.pdffactory.com.

(٢) د. أبوبكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٧.

تقديم الخدمات الحكومية للأفراد، عبر توظيف التقنيات الحديثة في الاتصالات والمعلوماتية للقيام بالواجبات والمسئوليات الحكومية(١).

والمدقق في واقع عالمنا المعاصر يدرك أن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بشكل عام والانترنت والتطبيقات الالكترونية بشكل خاص هي مستقبل الشعوب والأمم، ولذلك تتسابق الدول في الوقت الحالي لتوطين تقنية المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات التي تعد أحدث نقلة نوعية في حياة الإنسانية، تفتح لها آفاقا رحبة للتعاملات التي تتسم بالتميز والسهولة والدوام وسرعة الانجاز وحسن الأداء.

وإذا كان العقل البشري يطالعنا كل يوم بجديد في مجال المعلومات، فإن العالم كله يسرع الخطى للحاق بالركب وتعلم لغة العصر وأساس المستقبل وهي لغة الحاسوب(٢).

ولما كان القانون تعبيرا عن احتياجات المجتمع، كان من الضروري أن يهتم رجاله كل في مجال تخصصه الدقيق ببحث الموضوعات الجديدة للنظر فيما يتعين عمله إزاءها، بغرض تهيئة المناخ القانوني واعادة التعامل مع هذا الجديد والاستفادة من التطور التقني الحديث، وبذلك يحقق القانون التوازن الملائم والأسلوب المناسب للانتفاع بالتقدم العلمي دون المساس بالحقوق والحريات العامة التي كرستها الدساتير ونظمتها القوانين، وهذا يعد من أهم واجبات القانون وأخطر مهامه في المجتمع(٣).

---

(١) د. داوود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) د. داوود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مرجع سابق، ص٤٥.

(٣) د. حسام الدين كامل الأهواني، الحماية القانونية للحياة في مواجهة الحاسب الآلي، بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي الذي نظمته كلية الحقوق، جامعة الكويت، ص١١١.

ومن الثابت عموما أن التقدم أو التطور القانوني، ومرجع ذلك، أن القانون ثابت بطبيعته ونصوصه محددة ومحصورة في المدونات، بينما الفكر الاجتماعي، والتطور التقني غير ثابت، ويقع بصفة مطردة، ولذلك كان من الضروري أن تمر فترة لكي يساير القانون التطور التقني والتغير الاجتماعي، ويتناول بالدراسة ما هو جديد(١).

والحقيقة أن الفقه القانوني عند قيامه بدوره في بحث وتمحيص التقدم التقني تسيطر عليه أصول المهنة، ولا يملك عنها تحويلا في غالب الوقت، وأول هذه الأصول، الحرص على الدقة وسلامة التحليل للمصطلح القانوني الناشئ عن التقدم التكنولوجي، كمصطلح الحكومة الالكترونية.

ومن ثم فإنه في مجال استخدام هذا المصطلح سواء على المستوى الرسمي أو القانوني يجب أن يكون الاستخدام سليما ومنضبطا ودقيقا بحيث يدل على معناه فقط، ولا يتعداه إلى معنى آخر بعيد(٢) لا يدل على المراد إلا بقرائن أو بعض الصيغ البيانية التي تضفي غموضا على المعنى لا يلقي ارتياحا في النسق القانوني، لما قد ينشأ عنه اختلاف في التأويل.

ولهذا يجب أن يكون المصطلح واضحا على نحو يزيل الالتباس والغموض(٣).

يعد التعريف ضرورة منطقية لإيضاح وتحديد معنى الشيء أو اللفظ الذي يصل إليه المرء بغير واسطة، لإزالة اللبس فيه وتجنب الوقوع في الخطأ في التفكير للوصول إلى المعنى من خلال تحديد الشيء بذكر خواصه(١).

---

(١) د. السيد عبدالحميد فودة، الافتراض القانوني بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م، ص٤٧٤، ٤٧٦.

(٢) د. علي السيد الباز، الحكومة الإلكترونية والإدارة المحلية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي، ٢٦. ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م، الجزء الأول، ص١٢٨.

(٣) د. محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية، دار الكتاب القانونية، مصر، ٢٠٠٣م، ص٢٨٨.

ويرتبط تعريف الحكومة الالكترونية بالدور المهم والمتنامي لاستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات من أجل تيسير وفاعلية العمل الإداري أو الخدمات الحكومية، والقضاء على المشكلات الإدارية العتيقة الناجمة عن استخدام الأوراق في التعامل الإداري، وضرورة دمغها بالدمغات، وما نشأ عنها من بيروقراطية وروتين إداري أثر سلبا على أداء الخدمات للجمهور(٢).

وفي سبيل التغلب على هذا الروتين والتخفيف على الأفراد، بتبسيط الإجراءات في انجاز معاملاتهم مع الجهات الحكومية بيسر وسهولة، حرصت الكثير من الدول على تبني مشروع الحكومة الالكترونية(٣)، ولا يمكن أن نعرف الحكومة الالكترونية دون الوقوف على تعريف الحكومة لدى الفقه الدستوري والقانون العام الذي يولي جانبا هاما من دراساته للدولة والحكومة.

إن الحكومة لفظ يراد به أجهزة تنفيذية، ذات علاقة بالنظام السياسي القائم في الدولة، يقوم عليه أشخاص يتولون وظائف عامة ينفذون استراتيجيات اجتماعية واقتصادية ومالية وسياسية وقانونية، على مستوى الدولة وعلى مستوى علاقتها بالدول الأخرى، وعليه فالحكومة مثلها مثل القطاعات الأهلية الأخرى كالقطاع الخاص والقطاع التعليمي في الدولة، تتولى أمور محددة ينحصر فيها القيام بالأعمال التنفيذية، باعتبارها أي الحكومة الهيئة التنفيذية للدولة إلى

(١) د. محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤١.
(٢) د. علي السيد الباز، مرجع سابق، ص ١٢٩.
(٣) د. داوود عبدالرزاق الباز، مرجع سابق، ص٦٦.

جانب الهيئة التشريعية التي يتولاها البرلمان، ثم الهيئة القضائية وفقا لما يسند إليها من مهام ذات علاقة بإقامة مرفق القضاء وإدارته وضمان استمراريته(١).

الحكومة هي مظهر سيادة الدولة في الداخل والخارج، تعد بمثابة الربان الذي يقود سفينة الدولة، أو الروح التي تسري في جسدها، وهي التي ترسم السياسة العامة وتديرها، وتنظر في حاجات الشعب، وتعمل على سدها، وتطلق كلمة الحكومة في الاصطلاح الدستوري على معان متعددة من بينها ثلاثة معان مختلفة تتدرج من المعنى الضيق والأضيق إلى الواسع، والتي سنبينها فيما يلي:

الفرع الأول

الحكومة بالمعنى الضيق

يقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها، أي الهيئة التي يعهد إليها بتنفيذ القوانين وتسيير المرافق العامة وإدارتها(٢).

وتشمل الحكومة بهذا المعنى، رئيس الدولة والوزراء ورؤساء المصالح والمؤسسات والهيئات العامة(٣).

(١) د. أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٣، ص١٩.

(٢) د. محمد عبداللطيف، النظم السياسية، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٧م، ص١٤١.

(٣) د. علي علي منصور، نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م، ص١١٧.

وهذا المعنى شائع كثيرا لدى الشعب، باعتبار أن السلطة التنفيذية هي أكثر سلطات الدولة التي يتعامل معها أفراده، إذ هي التي تظهر دائما لهم لقيامها بتنفيذ القوانين ولمواصلة نشاطها على نحو دائم في الظروف العادية والاستثنائية(١).

أما السلطات الأخرى فلا يتعامل معها إلا وفقا لبواعث أو أسباب معينة، كطلب حماية القضاء لأحد حقوقه، أو المشاركة بالتصويت كل عدد من السنوات لاختيار نوابه في البرلمان أو المجالس المحلية.

ومنه، فإن السلطة التنفيذية هي الحكومة الحقيقية التي اعتاد الأفراد إطلاق لفظ الحكومة عليها(٢)، وهو المعنى المقصود لفقهاء القانون الدستوري حينما يستعملون هذا الاصطلاح(٣).

الفرع الثانى

الحكومة بالمعنى الواسع

في هذا الشأن، عرفها البعض بأنها: مجموعة الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة أو المديرة لخدماتها، وهي بهذا المعنى تشمل جميع السلطات في الدولة، من تشريعية تختص بسن القوانين وقضائية تتولى الفصل في القضايا، وتنفيذية تتولى تطبيق القوانين ووضعها موضع

(١) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٨م، ص٢٧٨.

(٢) د. محمود حافظ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦م، ص٦٩.

(٣) د. عبدالحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، ط٦، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص٦١.

التنفيذ، على نحو يجسد الأداة التي لا تقوم للدولة قائمة بدونها، بوصفها القوة المنظمة القاهرة(١).

ويمكن أن يكون هذا هو المعنى المقصود عند الكثيرين من غير القانونيين أو القانونيين غير المتخصصين في القانون العام، عندما يطلقون لفظ الحكومة الالكترونية.

المبحث الثانى

مزايا وسلبيات الحكومة الالكترونية

المطلب الأول

مزايا الحكومة الالكترونية

تسعى الحكومة الالكترونية إلى تزويد القطاع الحكومي بالقدرة على تطوير وتنمية المجتمع عموما، بسرعة وفعالية كبيرتين، وذلك من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف جوانب هذا القطاع(٢).

ويؤدي التطبيق السليم للحكومة الالكترونية إلى مزايا عديدة تتمكن من تخطي سلبيات النظام الحكومي التقليدي السائد في الدول النامية بصورة خاصة، وهو الذي عادة ما يكون مغرقا، في البيروقراطية، كما يؤدي أيضا إلى الحد من مستوى الفساد في القطاع العام من خلال التقليل من دور الوسيط بين الحكومة والأفراد، أو بين الحكومة والقطاع الخاص، أو بين

(١) د. محمد كامل ليلي، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص٣٠٣.
(٢) د. أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص٤٧٩.

الدوائر الحكومية ذاتها، مما يؤدي بدوره أيضًا إلى التقليل من النفقات الحكومية بشكل ملموس، كما أن توسيع مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار الحكومي واحد من أهم مساعي مبادرات الحكومة الالكترونية عالميا(١).

إلا أنه ما يجب ملاحظته هو أن الحكومة الالكترونية ليست بديلا أو اختصارا للتنمية الاقتصادية وتوفير الميزانية والحكومة الكفء، كما أنها ليست حدثا مفردا قد يغير فورا وإلى الأبد الوضع الراهن(٢)، إن استراتيجية الحكومة الالكترونية تقوم على تبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية (الحكومة، الفرد، المجتمع) وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد في ربط كل هذه الأطراف المعنية معا وتدعيم الأنشطة والعمليات، أي أن الحكومة الالكترونية تساند الوسائل الالكترونية وتسهم في تدعيم جودة الأعمال التي تقدمها لهذه الأطراف.

لذا سوف نتناول موضوع هذا المطلب في فرعين، نتناول في الفرع الأول مزايا الحكومة الالكترونية بالنسبة للفرد، وفي الفرع الثانى نتناول فيه مزايا الحكومة الالكترونية بالنسبة للمجتمع، وعلى النحو الآتي :

الفرع الاول

مزايا الحكومة الالكترونية بالنسبة للفرد

(١) د. فادي سالم، عقبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، كلية دبي للإدارة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني، ص١، www.dsg.as

(٢) د. يسرا ياسر طه، الحكومة الالكترونية ودورها في الارتقاء بخدمة الجماهير، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر، بعنوان(المعلومات حق لكل مواطن) ٢٠٠٨م، ص٣.

إن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية سوف يوفر للأفراد العديد من المزايا تتمثل في الآتي:

أولاً: سرعة أداء الخدمات.

إن إحلال الحاسوب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي أحدث تطورًا في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسوب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد وقصير جدا، هذا فضلا عن أن الانجاز الالكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في النظام التقليدي(١)، أي أنها تساعد على تحقيق أكبر المعدلات من الاستفادة بالوقت للأفراد من خلال عمل الحكومة أربع وعشرون ساعة يوميا وعلى مدار السنة وحتى في أوقات الاجازات الرسمية، وكل هذا يساهم في التخلص من الروتين في انجاز المعاملات(٢).

ثانيًا: تخفيض التكاليف.

إن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا، من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، علاوة على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه واحالته إلى موظف آخر ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة وذلك نظرا لارتفاع أثمان وأسعار الموارد اللازمة لأداء الخدمة، إلا أنه باتباع نظام الحكومة الالكترونية فإن هذه التكلفة سوف تقل كثيرا وذلك نظرا لاستخدام الحاسوب الآلي الذي يوفر

(١) د. عصام عبدالفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م، الطبعة الأولى، ص٥٦.

(٢) د. أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص٢٠.

الأدوات والأوراق الكتابية، كما يعمل على تقليل عدد الموظفين المطلوبين في العمل وذلك بما يؤدي في النهاية إلى سرعة أداء الخدمة(١).

إن النظر إلى تجارب الدول التي تطبق نظام الحكومة الالكترونية نلاحظ هذا الانخفاض في التكاليف، فعلى صعيد الدولة المتقدمة مثلا نجد أن الولايات المتحدة توفر ما يقارب ٧٠% من التكلفة وذلك بالتحول إلى الخدمة الالكترونية مقارنة بتكاليف تقديم نفس الخدمة عن طريق المعاملات المباشرة أو التقليدية، حيث أن ولاية (كولورادو) الأمريكية بدأت بتطبيق نظام قبول الإجراءات القضائية الكترونيا، في القضايا المدنية وقضايا المياه والعلاقات المحلية، وكذلك في ولاية (أريزونا)، حيث قامت باعتماد تجديد الرخص الكترونيا بتكلفة ٢ دولار لكل عملية مقابل ٧ دولار بالطرق التقليدية، وكذلك في ولاية ألاسكا في ما يخص تسجيل السيارات حيث انخفضت تكلفة تسجيل السيارات من ٧٥.٧ دولار إلى ٠.٩١ دولار وذلك باستخدام الطرق الالكترونية(٢).

إما على صعيد الدول النامية ففي البرازيل نجد أن كل ثمانية أفراد من أصل عشرة يقدمون الإقرار الضريبي للدخل الكترونيا، في عام ١٩٩٩ . ٢٠٠٠ لذلك وفرت حكومة البرازيل عشرة ملايين دولار حينما سدد أحد عشر مليون مواطن برازيلي ضريبة الدخل الكترونيا.

أما في الدول العربية ففي دبي أيضا أدى استخدام هيئة الموانئ والجمارك بدبي للإنترنت إلى خفض التكلفة وتقليل الوقت في آلاف من شركات الشحن والنقل، كما وفر أيضا خدمات تخليص على مدار الساعة، كما أن الخدمات العامة الالكترونية المقدمة من الهيئات

(١) د. عصام عبدالفتاح مطر، مرجع سابق، ص٥٦، ٥٧.

(٢) د. عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية – مدخل اجتماعي قانوني إلى العالم الافتراضي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص١٨٣.

الحكومية بدبي للإعمال أو الأفراد بدأت تحقق وفرا في التكلفة الإدارية بما يوازي على الأقل ١٠%(١).

ثالثًا: التقليل من التعقيدات الإدارية.

إن العمل الإداري التقليدي السائد يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق الموظف القائم بأداء الخدمة الذي قد يحصل على إجازة، أولا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى آخر(٢).

أما السؤال عن الآلية التي تتمكن من خلالها الحكومة الالكترونية التخلص من التعقيدات الإدارية فإن ذلك يتم من خلال طريق المعلومات السريع، الذي عن طريقه يمكن للشخص الذي يرغب بمعلومات معينة أيا كانت طبيعتها (غير تلك المعلومات التي تكون بطبيعتها معلومات محظورة) يمكنه الحصول عليها في ثوان معدودة من خلال شبكات الحكومة الالكترونية ومقوماتها المتمثلة في كابلات الألياف البصرية والحواسيب الآلية الضخمة عالية السرعة والبرامج المطورة، وكل هذه الامكانيات، بما فيها طريق المعلومات السريع يمكن تسخيرها في التقليل من نسبة التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري أو المعاملات الخاصة بالأفراد(٣).

الفرع الثانى

مزايا الحكومة الالكترونية بالنسبة للمجتمع

(١) د. عمر محمد بن يونس، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٢) د. عصام عبدالفتاح مطر، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، مرجع سابق، ص١٠٠، ١٠١.

إن من أهم المزايا التي تقدمها الحكومة الالكترونية إلى المجتمع هو الحد من الفساد الإداري(١)، حيث لما كان نظام الحكومة الالكترونية يتضمن اتمام المعاملات بطريقة الكترونية ويمكن صاحب الخدمة من خلال الدخول إلى المواقع الالكترونية الخاص بجهة الإدارة وتحديد الخدمة المطلوبة، ومراحلها، واجراءاتها، والتكلفة المقررة للحصول عليها، ومن ثم فإنه لا توجد أي علاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، وعدم انتشار جرائم الفساد من رشوة وغيرها من الجرائم، ويعود ذلك إلى الانجاز الالكتروني الذي يقوم على مبدأ العدالة في تقديم الخدمة بذات الدقة والتكلفة والجودة والوقت إلى جانب المساواة في المعاملة والتقدير والاحترام حيث لا يتم التفرقة بين أي شخص باعتباره شخص ذو منصب في الدولة أو باعتبار شخص عادي(٢).

وكذلك فإن هذا الانجاز الالكتروني لا يتم أمام الجمهور مما يجعله أيسر تحقيقاً للهدف وذلك لتجنبه المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة، وخاصة من الأشخاص ذوي الوعي المنخفض(٣)، وهذا بدوره يحقق الشفافية الإدارية(٤).

كما أن للحكومة الالكترونية دور في التغلب على البيروقراطية(١)، التي تعد أحد أسباب فساد وتخلف الإدارة العامة نظرا لتمسك هذه الأجهزة الإدارية بقواعد وإجراءات جامدة

(١) د. محمد صلاح المنهالي، تقديم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من جهة نظر العاملين في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بإمارة أبو ظبي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الأعمال، جامعة الشرق الأول، ٢٠٠١م، ص٣٧.

(٢) د. رأفت رضوان، الحكومة الالكترونية، التحديات والآفاق، قضايا معاصرة في الإدارة العامة، القاهرة، مركز دراسات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص٥٧ وما بعدها.

(٣) د. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، منشأة المعارف، ٢٠٠٥م، ص٤٢٧.

(٤) د. ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية، المرفق العام، مرجع سابق، ص٩.

متحجرة، تجعل من الموظفين آلات تسير سيرا على غير هدى، وتتحرك دون تفكير فيعملون أحيانا مالا يقتنعون به، ويطلبون بما لا ضرورة له من قيود وشكليات كثيرا، ما تعرقل الخدمة العامة، وقد يعتمد البيروقراطيون على الإجراءات واللوائح لتكثيف التعقيدات بغية إجبار العملاء على تقديم الرشاوي لهم حتى يسهلوا الإجراءات(٢)، وهذا كله بالتأكيد له آثار سلبية على المجتمع.

وللحركة الالكترونية دور في التغلب على البيروقراطية أيضا من خلال المرافق العامة التي يمكنها وعن طريق نظام الحكومة الالكترونية تلبية احتياجات الأفراد دون حاجة لخوض رحلة العذاب بين دواوين الحكومة وعناء التنقل بين المكاتب وأروقة الوزارات، وتقليب الموظفين الأوراق الموجودة على الأرفف والتوهان أو التيه والحيرة بين المكاتب والعناوين، ولا شك أن الأخذ بفكرة الحكومة الالكترونية سوف يؤدي إلى تسهيل اجراءات المعاملات الحكومية على شبكة الانترنت وبصورة تضبط العلاقة بين الأفراد والموظفين(٣).

ولكن ينبغي أن تكون هناك رقابة إدارية فعالة تعمل على التزام الموظف بأداء واجباته بدقة وأمانة، واحترام الأفراد الذي ما وجدت الوظيفة العامة إلا لخدمتهم واسعادهم وتحقيق آمالهم والاستجابة لتطلعاتهم، حيث لا يكفي حصول الأفراد على الخدمة العامة بل يجب أن يكون تقديمها لهم مصحوبا بآيات الود وعبارات الاحترام، وكذلك فإن تطبيق نظام الحكومة

---

(١) د. فؤاد بسيوني متولي، مشكلة التنمية والبيروقراطية، المكتبة التربوية، التربية ومشكلات المجتمع، الكتاب الرابع، ١٩٩٨م، ص٥٣.

(٢) د. السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٤٧.

(٣) راجع في ذلك، د. ألفت إبراهيم، الحكومة الالكترونية ضد البيروقراطية، جريدة الأهرام المصرية، الصادرة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠٠١.

الالكترونية سيؤدي إلى الاستغناء عن المستندات الورقية حيث يستبدل بها المستندات الالكترونية ويتحول مجتمع الموظفين من مجتمع ورقي إلى مجتمع الكتروني، حيث الموظف نفسه سيتحول إلى (موظف عام الكتروني) يسهل للأفراد الحصول على الخدمات التي تقدمها الإدارة التي يعمل بها دون تكبد لمشقة انتقال الأفراد إلى مقر الجهة الحكومية، والوقوف أمام المكاتب ومراجعة أكثر من موقع لمتابعة معاملته مما يوفر لديهم الوقت والجهد لكي يستثمروه في الأمور الحياتية اليومية والالتفات إلى أمور أكثر أهمية من أن يضيعوا الوقت في المراجعات الحكومية كما يوفروا المال اللازم لاستخدام وسائل المواصلات للانتقال إلى مقر الجهات الحكومية، ويوفر على الإدارات تكاليف تزويدها بمكاتب ومقاعد لاستقبال العملاء(١).

المطلب الثاني

سلبيات الحكومة الالكترونية

بالرغم من المزايا المتعددة للحكومة الالكترونية والسابق ذكرها إلا أن تطبيقها قد ينطوي على بعض السلبيات خاصة في بداية التطبيق، ويزيد تأثير هذه السلبيات مع زيادة تفعيل تطبيق الحكومة الالكترونية.

ومن أجل التعرف على هذه السلبيات سوف نتناول هذا المطلب في فرعين، نتناول في الفرع الأول مشكلة البطالة، وفي الفرع الثاني نتناول فيه مشكلة التفكك الاجتماعي، وذلك على النحو الآتي :

الفرع الأول

مشكلة البطالة

(١) د. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠م، ص٢١٣.

إذا كان مدلول البطالة ينصرف إلى عدم توفر فرص العمل بالرغم من توفر القدرة على العمل والرغبة فيه وقبوله كان أجره، فإن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة حيث تم ميكنة جميع الخدمة ولم تعد هناك حاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد.

إن الاعتماد على الاجهزة الالكترونية في القيام بالأنشطة اليومية بدلا من الإنسان سيؤثر على سوق العمالة والطلب عليها(١)، كما أنه على الرغم مما توفر المعلوماتية من فرص جديدة للعمل، إلا أن هذه الفرص لن تكون متاحة لمن تم الاستغناء عنهم في مجالات عملهم، فهي ستكون فرص ذات طبيعة فنية عالية وحرفية خاصة بمجموعة من المؤهلين(٢).

إذا يتضح لنا أن ثمة مشكلة سوف تتعاظم مع تبني نظام الحكومة الالكترونية، وهي مشكلة البطالة، إذ أنه بالفعل هنالك شركات تخطط لتأوي ٢٠% فقط من فرص العمل المتاحة لها، وفي معظم البلاد العربية يظهر تحدي حقيقي إذ لا يوجد قطاع خاص قادر على امتصاص فائض العمالة الحكومية والقطاع العام، خاصة وأن هذه النوعية من العمالة غالبا ما تظهر عدم القابلية لإعادة التأهيل نظرا لما تمرست عليه من عادات العمل وحرمانها من فرص التدريب طول فترة خدمتها مما جعلها في معزل عن المطالب الحقيقية لسوق العمل(٣).

إلا أننا نرى أن مشكلة البطالة هي مشكلة لطالما واجهتها أغلب الدول سواء التي تبنت نظام الحكومة الالكترونية أم التي لم تتبناه، وهي تبقى مشكلة الدولة في كلتا الحالتين وعليها واجب الأخذ بالحلول الناجعة التي تمارسها الدول المتقدمة للقضاء على هذه الظاهرة، ومن

---

(١) فرانك كليش، ثورة الانفوميديا، مرجع سابق، ص٤٩٢.

(٢) د. أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) د. نوبي محمد حسن، منظومة الحكومة الالكترونية، ندوة الحكومة الالكترونية، الواقع والتحديات، مسقط، ٢٠٠٣م، ص١١، ١٢.

جهة أخرى لا يمكن للدولة الاستغناء عن هذا المشروع الضخم الذي أصبح ضرورة مهمة لما تمتاز به الحكومة الالكترونية من مزايا على درجة من الأهمية تعود بالنفع سواء على الحكومة أو الفرد أو المجتمع، كما أن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية سوف يوفر للحكومة النفقات التي ستقوم بإنفاقها على الكوادر الوظيفية الضخمة من رواتب وغيرها ويمكن استثمارها في مشاريع تحتوي العمالة الموجودة في البلد.

الفرع الثانى

مشكلة التفكك الاجتماعي

إن مشكلة التفكك الاجتماعي هي التي تواجه العاملون في الحكومة الالكترونية في حالة الاعتماد الكامل على المعلوماتية وتفعيل فرص الاتصال الجماهيري بين البشر، وبالتالي فقدان جزء كبير من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ غالبا في أماكن التجمع مثل مواقع التعليم، والتسوق والعمل وغيرها، وكذلك فإن حدوث الخلل في النظام الاقتصادي في المجتمع كانتشار البطالة نتيجة لإلغاء بعض المهن واندثار أخرى وظهور مهن جديدة من شأنه أن يؤدي إلى نفس النتيجة في التفكك الاجتماعي(١).

كما أن الحكومة الالكترونية يصاحبها العديد من التغيرات التنظيمية والاجتماعية المتعددة(٢)، فالتقسيم الزائد في العمل ووضع معايير للوظائف وغيرها من التغيرات التي

(١) ميتشو كاكاو، ترجمة، سعد الدين خرفان، رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، يونيو ٢٠٠١، ص١٦١، ١٦٩.

(٢) د. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢١٧.

أحدثتها تكنولوجيا المعلومات أدت إلى جعل العلاقات بين الأفراد تتسم بالتجريد والفتور، وذلك يرجع إلى الخطأ في استخدام نفس الهياكل التنظيمية للجماعة وعدم تعديلها بما يتلاءم مع الوضع الجديد، وقد أدى ذلك إلى تواجد هياكل اتصال غير ملائمة وأصبحت الهياكل التي تميل إلى الاتساع والامتداد الأفقي هي الأكثر ملائمة(١)(.

إلا أننا نرى أن هناك نوعا من المغالاة عند طرح هذه المشكلة إذا أن العلاقات الاجتماعية لا تتأتى فقط من إمكان العمل والتعليم العامة، وزيارة الأندية الاجتماعية والرياضية، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة المجتمعات والوشائج الاجتماعية بين المسلمين لذا سوف لا تؤثر طبيعة عمل الحكومة الالكترونية على تفكك المجتمع وانعزال الأفراد عن بعضهم.

(١) د. أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص٤٤.

د. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢١٩.

الخاتمة

وفى نهاية بحثنا نرى انه على الرغم من السلبيات التي مر ذكرها للحكومة الالكترونية، نجد أن الايجابيات التي تحققها تفوق بكثير سلبياتها، كما أن هذه السلبيات يمكن مواجهتها أو الحد منها على أقل تقدير عن طريق تفعيل دور الحكومة الالكترونية في توفير الرخاء والرفاهية لجميع الأفراد وذلك من خلال توفير الخدمات لهم.

إن الحكومة الالكترونية شأنها شأن أي ظاهرة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها إيجابيات وسلبيات، ويلزم التعامل معها بحذر شديد في إطار تفعيل الإيجابيات وتفادي السلبيات أو حتى معالجة آثارها، ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية يمثل تحديا حقيقيا أمام الحكومات القائمة يتطلب رسم سياسات وخطط منهجية منظمة من أجل إكمال عملية التحول حتى ولو صاحبها بعض السلبيات، ذلك بأنها أمر لابد منه من أجل مواكبة التطور الحاصل الذي يشهده العالم اليوم وفي مختلف المجالات.

التوصيات :

(١) توصل البحث الى ايجابيات تطبيق الحكومة الالكترونية والسلبيات التى قد تنشأ عن هذا التطبيق ، لذا يجب التركيز على الايجابيات وتلافى هذه السلبيات عند تطبيق نظام الحكومة الالكترونية.

(١) توصل البحث الى عدم وجود وعي لدى بعض المواطنين والموظفين بمفهوم واهمية تطبيق الحكومة الالكترونية ، لذلك يجب نشر الوعى بأهمية تطبيق الحكومة الالكترونية.

(٣) توصل البحث الى ضرورة القيام بدراسة معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في تجارب الدول المتقدمة والنامية.

قائمة المراجع

اولاً : الكتب :

(١) د. أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٣

(٢) د. السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، ١٩٩٩م

(٣) د. حسام الدين كامل الأهواني، الحماية القانونية للحياة في مواجهة الحاسب الآلي، بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي الذي نظمته كلية الحقوق، جامعة الكويت

(٤) د. داوود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧م

(٥) د. رأفت رضوان، الحكومة الالكترونية، التحديات والآفاق، قضايا معاصرة في الإدارة العامة، القاهرة، مركز دراسات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، ٢٠٠١م

(٦) د. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م

(٧) د. عصام عبدالفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م، الطبعة الأولى

(٨) د. علي علي منصور، نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م

(٩) د. عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية – مدخل اجتماعي قانوني إلى العالم الافتراضي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م

(١٠) د. غنام محمد غنام، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد لدى الموظف العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م

(١١) د. فؤاد بسيوني متولي، مشكلة التنمية والبيروقراطية، المكتبة التربوية، التربية ومشكلات المجتمع، الكتاب الرابع، ١٩٩٨م

(١٢) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٨م

(١٣) د. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، منشأة المعارف، ٢٠٠٥م

(١٤) د. محمد صلاح المنهالي، تقديم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من جهة نظر العاملين في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بإمارة أبو ظبي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الأعمال، جامعة الشرق الأول، ٢٠٠١م

(١٥) د. محمد عبداللطيف، النظم السياسية، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٧م

(١٦) د.محمد محمود الطعامنة وطارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤م

(١٧) د. محمد كامل ليلي، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر

(١٨) د. محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م

(١٩) د. محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية، دار الكتاب القانونية، مصر، ٢٠٠٣م، ص٢٨٨.

(٢٠) د. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠م

(٢١) د. نوبي محمد حسن، منظومة الحكومة الالكترونية، ندوة الحكومة الالكترونية، الواقع والتحديات، مسقط، ٢٠٠٣م

ثانياً : الابحاث والمجلات :

(١) د. أبوبكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م

(٢) د. السيد عبدالحميد فودة، الافتراض القانوني بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م

(٣) د. ألفت إبراهيم، الحكومة الالكترونية ضد البيروقراطية، جريدة الأهرام المصرية، الصادرة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠٠١.

(٤) د. إيمان عبدالمحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، ٢٠٠٩م

(٥) د.سالم خميس الشاعر، حكومة دبي الإلكترونية، جريدة الخليج الاقتصادي، العدد ٩٢٧١، ٢٠٠٤م

(٦) د.عبدالله بن إبراهيم العجل، الحكومة الرقمية، ثقافة التطوير والتغيير، الملتقى الإداري الثاني – الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، في الفترة من ٧– ٨ مارس ٢٠٠٤

(٧) د. علي السيد الباز، الحكومة الإلكترونية والإدارة المحلية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي، ٢٦. ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م، الجزء الأول

(٨) د.على عبدالرحمن غانم المطيوعي، الإمارات والحكومة الإلكترونية، مؤتمر الحكومة الإلكترونية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١

(٩) د. فادي سالم، عقبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، كلية دبي للإدارة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.dsg.as

(١٠) د. ميتشو كاكاو، ترجمة، سعد الدين خرفان، رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، يونيو ٢٠٠١

(١١) د. يسرا ياسر طه، الحكومة الالكترونية ودورها في الارتقاء بخدمة الجماهير، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر، بعنوان(المعلومات حق لكل مواطن) ٢٠٠٨م